

شركة الجزيرة للتنمية العقارية
شركة مساهمة كويتية مقفلة
الكويت
البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات
عضو في نكسبا الدولية - (انجلترا)

شركة الجزيرة للتنمية العقارية
شركة مساهمة كويتية مغلقة
الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

<u>صفحة</u>	<u>المحتويات</u>
2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الارباح او الخسائر والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
17-7	ايضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحترمين

السادة / المساهمون
شركة الجزيرة للتنمية العقارية
شركة مساهمة كويتية مغلقة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة الجزيرة للتنمية العقارية - ش.م.ك. (مغلقة) ، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016 ، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ، والتغيرات في حقوق الملكية ، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات حول البيانات المالية ، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا ، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المادية ، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2016 ، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الواردة في تقريرنا. كما أننا مستقلين عن الشركة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين ، بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت ، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

تأكيد على امر

دون التحفظ علي رأينا نود ان نشير الى الايضاح رقم 23 حول البيانات المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتضمن المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة ، ولا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات عليها. إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها ، كما أننا لا نعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى ، ولقيام بذلك ، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل مادي مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق ، أو أنها تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما استنتجنا نتيجة للعمل الذي قمنا به أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى ، فعلى التقرير بذلك. لا يوجد لدينا أي شيء لتقريره بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية ، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولإعداد تلك البيانات المالية ، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية والاقتصاد عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل خالية من أخطاء مادية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى ، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق ، سوف تكتشف دائما الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق ، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق ، كما أننا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ ، أو تزوير ، أو الحذف المتعمد ، أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة .
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية ، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية ، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري ، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق ونشير بالتقرير إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية ، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة ، ليتم تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ، ومع ذلك ، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى ، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض العادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافٍ وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال الشركة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية. أننا مسؤولين عن التوجيه ، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات الشركة. كما أننا مسؤولين بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

لقد قمنا بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق ضمن أمور أخرى بخطة وإطار وتوقيت التدقيق والأمور الجوهرية الأخرى التي تم اكتشافها ، بما في ذلك نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك ، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهم ، أننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا ، وأن الشركة تمسك بحسابات منتظمة ، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية ، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهم على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

علي عويد رخيص

مراقب حسابات - 172

عضو في نكسيا الدولية (إنجلترا)

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

الكويت في 11 ابريل 2017

شركة الجزيرة للتنمية العقارية

شركة مساهمة كويتية مغلقة

الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016

2015 دينار كويتي	2016 دينار كويتي	ايضاح	الموجودات
			<u>الموجودات المتداولة</u>
16,941	23,354	3	نقد في الصندوق ولدى البنوك
140,487	371,663	4	مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
57,886	67,074		مخزون
215,314	462,091		مجموع الموجودات المتداولة
			<u>الموجودات غير المتداولة</u>
12,487	26,157	5	اصول غير ملموسة
12,827,498	12,556,355	6	ممتلكات وعقارات ومعدات
12,839,985	12,582,512		مجموع الموجودات غير المتداولة
13,055,299	13,044,603		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>
			<u>المطلوبات المتداولة</u>
582,483	731,246	7	بنك سحب على المكشوف
300,000	600,000	8	قرض بنكي - الجزء المتداول
1,734,162	1,527,554	9	دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
2,616,645	2,858,800		مجموع المطلوبات المتداولة
			<u>المطلوبات غير المتداولة</u>
2,700,000	2,100,000	8	قرض بنكي - الجزء غير المتداول
139,455	165,526		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
2,839,455	2,265,526		مجموع المطلوبات غير المتداولة
5,456,100	5,124,326		مجموع المطلوبات
			<u>حقوق الملكية</u>
7,150,000	7,150,000	11	راس المال
54,026	127,506	12	احتياطي اجباري
54,026	111,153	13	احتياطي اختياري
341,147	531,618		ارباح مرحلة
7,599,199	7,920,277		مجموع حقوق الملكية
13,055,299	13,044,603		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



فيس فيصل الهاجري

نائب رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة جزءاً من البيانات المالية

شركة الجزيرة للتنمية العقارية

شركة مساهمة كويتية مقفلة

الكويت

بيان الارباح او الخسائر والدخل الشامل الاخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

<u>2015</u>	<u>2016</u>	<u>ايضاح</u>	
<u>دينار كويتي</u>	<u>دينار كويتي</u>		
368,828	335,736		<u>الاييرادات</u>
344,963	397,301		ايرادات اشتراكات
106,083	137,867		ايرادات رسوم ملاعب جولف وايرادات مبيعات تجزئة
565,375	512,513		ايرادات رعاية
1,247,963	2,219,725		ايرادات ضيافة
90,630	88,554		ايرادات تأجير
2,723,842	3,691,696		ايرادات أخرى
			<u>مجموع الايرادات</u>
(1,416,251)	(1,810,535)	13	<u>المصروفات</u>
(6,244)	(6,805)	5	مصاريف عمومية وادارية
(617,219)	(855,235)	6	اطفاء
(128,135)	(118,329)		استهلاك
(2,167,849)	(2,790,904)		مصاريف تشغيل اخرى
555,993	900,792		<u>مجموع المصروفات</u>
(29,204)	(165,992)		ربح التشغيل
526,789	734,800		أعباء تمويل
(5,471)	(7,609)	15	ربح السنة قبل حصة الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(4,741)	(6,613)	16	ومكافأة اعضاء مجلس الادارة
(42,500)	(42,000)	23	حصة الزكاة
474,077	678,578		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
			مكافأة اعضاء مجلس الادارة
			<u>صافي ربح السنة</u>
-	-		<u>الدخل الشامل الآخر:</u>
474,077	678,578		الدخل الشامل الآخر للسنة
			<u>مجموع الدخل الشامل للسنة</u>

إن الإيضاحات المرفقة جزءاً من البيانات المالية

شركة الجزيرة للتنمية العقارية
شركة مساهمة كويتية مغلقة

الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية السنوية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

مجموع حقوق الملكية دينار كويتي	أرباح مرحلة دينار كويتي	احتياطي اختياري دينار كويتي	احتياطي اختياري دينار كويتي	رأس المال دينار كويتي	
7,125,122	(27,572)	1,347	1,347	7,150,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2014
474,077	474,077	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(105,358)	52,679	52,679	-	المحول الى الاحتياطيات
7,599,199	341,147	54,026	54,026	7,150,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
678,578	678,578	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(357,500)	(341,147)	(16,353)	-	-	توزيعات نقدية (ايضاح 22)
-	(146,960)	73,480	73,480	-	المحول الى الاحتياطيات
7,920,277	531,618	111,153	127,506	7,150,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2016

إن الإيضاحات المرفقة جزءاً من البيانات المالية

شركة الجزيرة للتنمية العقارية

شركة مساهمة كويتية مغلقة

الكويت

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

<u>2015</u>	<u>2016</u>	
<u>دينار كويتي</u>	<u>دينار كويتي</u>	
		<u>التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية</u>
526,789	734,800	ربح السنة قبل حصة الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة اعضاء مجلس الادارة
6,244	6,805	<u>تسويات:</u>
617,219	855,235	<u>اطفاء</u>
27,729	43,987	استهلاك
1,177,981	1,640,827	مكافأة نهاية الخدمة
93,865	(231,176)	<u>التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:</u>
(12,070)	(9,188)	مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
(868,819)	(262,830)	مخزون
(7,434)	(17,916)	دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
383,523	1,119,717	مدفوع لمكافأة نهاية الخدمة
		صافي النقد الناتج من الانشطة التشغيلية
(895)	(20,475)	<u>التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية</u>
(1,492,576)	(584,092)	المدفوع لشراء اصول غير ملموسة
(1,493,471)	(604,567)	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
		صافي النقد المستخدم في الانشطة الاستثمارية
582,483	148,763	<u>التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية</u>
3,000,000	(300,000)	بنك سحب على المكشوف
-	(357,500)	قرض بنكي
(2,673,070)	-	توزيعات ارباح مدفوعه
909,413	(508,737)	قرض من الغير
(200,535)	6,413	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الانشطة التمويلية
217,476	16,941	الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل
16,941	23,354	النقد والنقد المعادل اول السنة
		النقد والنقد المعادل اخر السنة

إن الإيضاحات المرفقة جزءاً من البيانات المالية

1- الشكل القانوني

تأسست شركة الجزيرة للتنمية العقارية - شركة مساهمة كويتية مغلقة - الكويت بموجب عقد التأسيس الموثق لدى إدارة التسجيل والتوثيق العقاري بالكويت رقم 4646 جلد 1 بتاريخ 9 أكتوبر 2002 ومسجلة في السجل التجاري تحت رقم 91476 بتاريخ 19 أكتوبر 2002

إن الإغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:

- تملك وبيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها لحساب الشركة داخل دولة الكويت وخارجها وكذلك إدارة املاك الغير ، وكل ذلك بما لا يخالف الاحكام المنصوص عليها في القوانين القائمة وما حظرت من الاتجار في قسائم السكن الخاص على النحو الذي نصت عليه هذه القوانين.
- تملك وبيع وشراء اسهم وسندات الشركات العقارية لحساب الشركة فقط في الكويت وخارجها.
- اعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في المجالات العقارية بكافة انواعها على ان تتوفر الشروط المطلوبة في من يزاول تقديم هذه الخدمة.
- تملك وإدارة الفنادق والنوادي الصحية والمرافق السياحية وإيجارها واستئجارها.
- القيام باعمال الصيانة المتعلقة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة بما في ذلك اعمال الصيانة وتنفيذ الاعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية والمساعد واعمال تكيف الهواء بما يكفل المحافظه على المباني وسلامتها.
- ادارة وتشغيل واستثمار وإيجار واستئجار الفنادق والنوادي والموتيلات وبيوت الضيافة والإستراحات والمنتزهات الحدائق والمعارض والمطاعم والكافيتريات والمجمعات السكنية والمنتجعات السياحية والصحية والمشروعات الترويجية والرياضية والمحلات وذلك على مختلف الدرجات والمستويات شاملا جميع الخدمات الاصلية والمساعد والمرافق الملحقة بها وغيرها من الخدمات اللازمة لها.
- تنظيم المعارض العقارية الخاصة بمشاريع الشركة العقارية وذلك حسب الانظمة المعمول بها في الوزارة.
- اقامة المزادات العقارية وذلك حسب الانظمة المعمول بها في الوزارة التجارية.
- تملك الاسواق التجارية والمجمعات السكنية وادارتها.
- انشاء وإدارة الصناديق العقارية (بعد موافقة بنك الكويت المركزي).
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية وعقارية تدار من قبل شركات متخصصة.
- المساهمة المباشرة لوضع البنية الاساسية للمناطق والمشاريع السكنية والتجارية والصناعية بنظام بناء والتشغيل والتحويل "BOT" وإدارة المرافق العقارية بنظام "BOT" حيث تبدأ من سنة 1998 حتى سنة 2031 .
- إن شركة مجموعة الاوراق المالية - ش.م.ك. ع. هي " الشركة الأم " وتبلغ نسبة ملكيتها في الشركة 66 % . وهي عبارة 20 % ملكية مباشرة و46 % مملوكة عن طريق عملائها .
- عنوان الشركة: صبحان الصناعية - مبنى نادى الصيد والفروسية - مجمع املاك الدولة - الدور الارضي والاول بالكامل . صندوق بريد رقم 29930 الصفاة 13160 الكويت
- تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 9 ابريل 2017 إن البيانات المالية المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين. إن للجمعية العامة لمساهمي الشركة صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.
- بلغ عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2016 (109 موظف) ، (31 ديسمبر 2015 : 88 موظف) .

قانون الشركات

وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة التي انعقدت بتاريخ 16 اغسطس 2015 على تعديل بعض مواد نظام الشركة الأساسي وعقد تأسيسها لتوفيق أوضاعها وفقا لمتطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 24 يناير 2016 والسابق إصداره بموجب المرسوم بالقانون رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. وقد تم التأشير على ذلك في السجل التجاري للشركة بموجب المذكرة الصادرة من إدارة الشركات المساهمة بوزارة التجارة والصناعة بالكويت رقم 390 بتاريخ 12 أكتوبر 2015.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقا لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة ، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة

المعايير والتفسيرات الصادرة جارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2016 وبيانها كما يلي:

المعايير أو التفسيرات أو التحسينات	يفعل للسنوات المالية التي تبدأ في
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) - توضيح الطرق المقبولة للاهلاك والإطفاء	1 يناير 2016
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - مبادرة الإفصاحات	1 يناير 2016
- التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 - 2014:	1 يناير 2016
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - الأدوات المالية - الإفصاحات	1 يناير 2016
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) - مزايا الموظفين	

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) - توضيح الطرق المقبولة للاهلاك والإطفاء

إن تلك التعديلات توضح الأساس الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن استخدامها لهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن استخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

إن التعديلات على هذا المعيار تتطلب المحاسبة عن الأشجار المثمرة (والتي تعتبر من الموجودات الحيوية التي تستخدم فقط لنمو المحاصيل الزراعية على عدة فترات) باستخدام نفس طرق المحاسبة الخاصة بالممتلكات والعقارات والمعدات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 16، حيث أن طبيعتها تشبه طبيعة التصنيع بخلاف الموجودات الحيوية الأخرى المتعلقة بالنشاط الزراعي والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع. وعليه، فقد تم إدراج هذه التعديلات ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 16 بدلا من معيار المحاسبة الدولي رقم 41، بينما ظلت المحاصيل الزراعية الناتجة عن تلك النباتات المثمرة خاضعة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 41.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية:

- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمه عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إدراجه بالبيانات المالية.
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر: حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد إرشادات إضافية حول الاجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية، إضافة إلى أن الحصة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة وفقا لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالمجمل كنموذج منفصل بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر.
- الايضاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الايضاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الايضاحات.

- التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 - 2014:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - الأدوات المالية - الإفصاحات

تتضمن تلك التعديلات توضيحا على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إستنادا إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الإفصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة. يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالإضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخل مستمر أم لا. وقد استتبع هذه التعديلات تعديلا على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلا آخر يوضح أن الإفصاحات الإضافية التي تتطلبها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديدا لجميع الفترات المالية المحلية، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) - مزايا الموظفين

إن التعديلات على هذا المعيار توضح أنه عند تحديد معدل الخصم المستخدم في احتساب الالتزامات لمزايا ما بعد التوظيف، فإنه يجب الاعتماد بالعملة التي يتم تقويم هذه الالتزامات والمنافع المستقبلية التي سيتم دفعها بها، وليست عملة الدولة التي يتم إنشاء تلك الالتزامات بها. يعتمد تقييم ما إذا كان هناك سوق واسع للسندات عالية الجودة للشركات (والتي تستخدم في احتساب معدل الخصم) على السندات الصادرة بتلك العملة، وليس على سندات الشركات في دولة محددة. وفي حال عدم وجود سوق واسع للسندات عالية الجودة للشركات بتلك العملة، يتم استخدام السندات الحكومية الصادرة بتلك العملة.

إن تلك التعديلات والتحسينات لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة :

المعايير أو التفسيرات أو التحسينات	يفعل للسنوات المالية التي تبدأ في
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – مبادرة الإفصاحات	1 يناير 2017
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية	1 يناير 2018
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء	1 يناير 2018
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير	1 يناير 2019

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – مبادرة الإفصاحات

تتطلب تلك التعديلات من المنشأة تقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية ، بما في ذلك التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية والتغيرات الغير نقدية ، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية وتتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في الاعتراف والإلغاء للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يحدد هذا المعيار إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات.

معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الأنشاء.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء العقارات.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. يتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيترف المستأجر بالتزام بعداد دفعات الإيجار ، وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار.

إن تلك التعديلات والمعايير لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية .

المدينون

يمثل رصيد المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو تقديم خدمات من النشاط الاعتيادي ، ويتم الاعتراف مدينيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين ، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين ، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

مخزون

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل ، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصصاً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطينة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

موجودات غير ملموسة

تسجل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة إن وجدت ، يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة على مدى العمر الانتاجية المتوقع لها والمقدر بعشر سنوات .

ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل . يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات ، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها . في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً ، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات ، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الإنتاج أو الاستخدام الإداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وكذلك تكاليف الاقتراض التي يتم رسملتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض حسب السياسة المحاسبية للشركة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها وإعتبارها جاهزة للاستخدام. يبدأ إستهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام للغرض المخصص له كما هو الحال بالنسبة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات الأخرى.

يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات

20

تحسينات على مباني مستأجرة

20

مبنى

4-3

أثاث

5

ماكينات ومعدات

5

سيارات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

إنخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا وجد دليل على الإنخفاض ، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة ، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد ، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة ، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل ، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر ، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً ، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الأصلي. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

الدائنون

يمثل رصيد الدائنون الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنون التجاريون الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول) ، وبخلاف ذلك ، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

الإقتراض

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة ، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة ، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها ، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

المحاسبة عن عقود التأجير**الشركة كمستأجر**

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة فترة الإيجار.

تحقق الإيراد

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات ، والخصومات والتنزيلات. تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوقة بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوقة بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ في الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

المبيعات

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل المخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات ، عند اكتسابها ، على أساس نسبي زمني.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

تكاليف الإقتراض

إن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض ، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زنياً طويلاً لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع ، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع. إن إيرادات الإستثمارات المحصلة من الإستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد. يتم إدراج كافة تكاليف الإقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الإقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من الشركة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً صراحة إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

3- نقد في الصندوق ولدى البنوك

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
6,235	6,965	نقد في الصندوق
10,706	16,389	نقد لدى البنوك
16,941	23,354	

4- مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
89,442	229,781	مدينون تجاريون (أ)
(10,817)	(10,817)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
78,625	218,964	تأمينات ومصاريف مدفوعة مقدماً
59,468	141,780	مدينون آخرون
2,394	10,919	
140,487	371,663	

(أ) مدينون تجاريون
ان تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين كما يلي :

2015	2016	
دينار كويتي	دينار كويتي	
46,441	195,288	من يوم إلى شهر
17,563	12,500	من شهر إلى 3 شهور
14,621	11,176	أكثر من 3 شهور
10,817	10,817	منخفضة القيمة
89,442	229,781	

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تتخفص قيمتها 23,676 دينار كويتي (2015: 32,184 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد.
(ب) إن البنود الأخرى ضمن الذمم والأرصدة المدينة الأخرى لا تتضمن موجودات واجبة التخفيض. إن أقصى مبلغ يتعرض لمخاطر الإنتمان في تاريخ البيانات المالية هو القيمة العادلة لكل بند من بنود الذمم المذكورة أعلاه.

5- أصول غير ملموسة

أصول غير ملموسة	التكلفة
دينار كويتي	
23,190	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
20,475	إضافات
43,665	الرصيد في 31 ديسمبر 2016
10,703	الاستهلاك المتراكم
6,805	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
17,508	استهلاك وإطفاء السنة
	الرصيد في 31 ديسمبر 2016
26,157	صافي القيمة الدفترية
12,487	الرصيد في 31 ديسمبر 2016
	الرصيد في 31 ديسمبر 2015

7- بنك سحب على المكشوف

تسهيلات سحب على المكشوف من البنك التجاري الكويتي تحمل فائدة بواقع 2.125 % فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي

8- قرض بنكي

يتمثل في قرض لأجل من البنك التجاري الكويتي يحمل فائدة بواقع 2.125 % فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي (فائدة متغيرة) تسدد على أقساط متساوية قيمة القسط الواحد 150,000 دينار كويتي يستحق اول قسط بتاريخ 30 سبتمبر 2016 و آخر قسط بتاريخ 30 يونيو 2021.

تم توييب القرض البنكي كما يلي:

2015	2016
دينار كويتي	دينار كويتي
300,000	600,000
2,700,000	2,100,000
3,000,000	2,700,000

الجزء المتداول
الجزء غير المتداول

9- دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

2015	2016
دينار كويتي	دينار كويتي
520,322	478,145
249,764	206,151
250,273	294,553
671,303	506,705
42,500	42,000
1,734,162	1,527,554

دائنون تجاريون
ايرادات اشتراكات مقدمة
مصاريف مستحقة
دفعات مقدمة من العملاء
مكافاه اعضاء مجلس الادارة مستحقة

10- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 7,150,000 د.ك (سبعة ملايين ومائة وخمسون ألف دينار كويتي) موزعة على 71,500,000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميعها أسهم نقدية

11- احتياطي اجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاجباري ، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة.

12- احتياطي اختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة وتعديلاتهم ، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة.

13- مصاريف عمومية وإدارية

2015	2016
دينار كويتي	دينار كويتي
75,000	75,000
849,550	908,724
119,660	200,596
69,823	206,396
302,218	419,819
1,416,251	1,810,535

ايجار
تكاليف الموظفين
صيانة وتصليلات
مصاريف بيع وتسويق
متنوعة

14- حصة الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة بعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة ، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقرارات التنفيذية المنفذة له.

15- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة بعد خصم حصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري.

16- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

تتمثل الأطراف ذات صلة بصورة أساسية في أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين وموظفي الإدارة العليا في الشركة وأقاربهم وشركات يملكون فيها حصص رئيسية. تمت جميع المعاملات مع الأطراف ذات صلة وفقاً لشرط اعتمدها إدارة الشركة.

2015	2016
دينار كويتي	دينار كويتي

182,663
7,481

189,876
7,481

أ- مزايا أفراد الإدارة العليا:
رواتب ومكافآت أخرى قصيرة الاجل
مكافأة نهاية الخدمة

ب- الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي :

اتعاب استشارات مدفوعة متضمنة في بند مشروعات قيد التنفيذ
(إيضاح رقم 6)

- 120,000

17- الارتباطات الراسمالية

توجد على الشركة التزامات راسمالية ناتجة من التأجير التشغيلي كون الشركة طرف مستأجر :

2015	2016
دينار كويتي	دينار كويتي
75,000	75,000
300,000	300,000
825,000	1,250,000
1,200,000	1,625,000

أقل من سنة واحد
من سنة الى خمسة سنوات
أكثر من خمس سنوات

18- إدارة المخاطر المالية

تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد بالصدوق ولدى البنوك والمدنيين والبنوك الدائنة والقروض والدائنين ، ونتيجة لذلك ، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الاداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدنيين . إن النقد لدى البنوك مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة ، كما يتم إثبات رصيد المدنيين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والمدنيين.

مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.
لا تتعرض الشركة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط إئتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

2016	أقل من سنة	أكثر من سنة	المجموع
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
بنك سحب على المكشوف	731,246	-	731,246
قرض بنكي	600,000	2,100,000	2,700,000
داننوت تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	1,527,554	-	1,527,554
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	165,526	165,526
	<u>2,858,800</u>	<u>2,265,526</u>	<u>5,124,326</u>
2015			
داننوت تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	1,734,162	-	1,734,162
بنك سحب على المكشوف	582,483	-	582,483
قرض بنكي	300,000	2,700,000	3,000,000
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	139,455	139,455
	<u>2,616,645</u>	<u>2,839,455</u>	<u>5,456,100</u>

مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لا تتعرض الشركة حالياً لهذه المخاطر.

19- قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

كما في 31 ديسمبر 2016 فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية.

20- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك المحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للشركة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم الشركة بمراقبة مواردها المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب إجمالي الدين مقسوماً على الموارد المالية. يتم احتساب إجمالي الدين كإجمالي الإقتراض ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنك. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

2016	2015	
دينار كويتي	دينار كويتي	
إجمالي الإقتراض	3,431,246	3,582,483
يخصم: النقد والنقد المعادل	(23,354)	(16,941)
صافي الدين	3,407,892	3,565,542
حقوق الملكية	7,920,277	7,599,199
إجمالي الموارد المالية	<u>11,328,169</u>	<u>11,164,741</u>
نسبة صافي الدين إلى الموارد المالية	30%	32%

21- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ. الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

- تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للشركة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

ب. التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الزم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهريّة والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الإستقرار.

22- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتوزيعات مقترحة

- قررت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 25 مايو 2016 توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% وبمبلغ إجمالي 357,500 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014 : لاشيء).

- اقترح مجلس إدارة الشركة الأم بجلسته المنعقدة بتاريخ 9 إبريل 2017 توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% من رأس المال (بواقع 5 فلس للسهم) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة.

23- الإستمرارية

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة الشركة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الاعتيادي، ولا تتضمن البيانات المالية أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من إستمرارية الشركة.

كما في 31 ديسمبر 2016، تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة موجوداتها المتداولة بمبلغ 2,398,180 دينار كويتي (2015 - 2,401,331 دينار كويتي).